

ARABIC SUMMARY

الملخص العربى

أصبحت نوعية مياه نهر النيل منذ بدء إنشاء السد العالي تعتمد بصورة كبيرة على الخصائص البيئية لبحيرة ناصر، أكثر من اعتمادها على الأجزاء العليا لنهر النيل، وكذلك فإن المياه المنصرفة من بحيرة ناصر تمثل نفس التغيرات الموسمية والخصائص العامة للمياه من عام إلى آخر.

ومن جهة أخرى أصبح تغير نوعية مياه نهر النيل خلف السد العالي يتغير لعدة أسباب منها:

-الحث والترسب الهيدروديناميكى المتولد نتيجة القناطر المختلفة المقامة على النيل.

-مياه الصرف الزراعى.

-مياه المخلفات المنزلية والصناعية.

هذا بالإضافة إلى الزيوت والمخلفات من القوارب النهرية والسفن السياحية وسفن الصيد. وهذه التغيرات تظهر بوضوح فى المناطق الأكثر تكديسا بالسكان والأكثر نشاطا صناعيا .

الهدف من هذا البحث هو دراسة تأثير صرف الملوثات العضوية على نوعية مياه نهر النيل وعمل حصر لها على إمتداد الجزء من أسوان حتى قناطر الدلتا شمالا بطول ٩٥٣ كم. تم تقسيم نهر النيل من أسوان إلى قناطر الدلتا إلى أربع أحباس يتم التحكم فى كل منها بإحدى القناطر الرئيسية المقامة على النهر وهذا لإظهار تأثير صرف المخلفات السائلة على نوعية مياه نهر النيل. الحبس الأول يقع بين سد أسوان (الكيلو صفر) حتى قناطر إسنا (١٦٧ كم)، الحبس الثانى يقع بين قناطر إسنا (١٦٧ كم) حتى قناطر نجع حمادى (٣٥٩ كم)، الحبس الثالث يقع بين قناطر نجع حمادى (٣٥٩ كم) حتى قناطر أسيوط (٥٤٤ كم)، الحبس الرابع يقع بين قناطر أسيوط (٥٤٤ كم) حتى قناطر الدلتا (٩٥٣ كم).

إعتمد هذا البحث على البيانات فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٩ حيث دلت على وجود ٣٢ مصنع ، ٧٢ مصرف زراعى وقد تم إختيار بعض المؤشرات التى تدل على تلوث نهر النيل بالمركبات العضوية، وهذه المؤشرات هى الأكسجين الذائب (DO)، الأكسجين المستهلك حيويًا (BOD)، الأكسجين المستهلك كيميائيا (COD)، المواد العالقة (TSS)، الزيوت والشحوم، المنظفات، وأخيرا الأمونيا. وتم حساب حمل الملوثات العضوية الناتجة من نقاط الصرف.

وهذه الدراسة أوضحت أن الظروف الهيدرولوجية لنهر النيل من أسوان إلى القناطر قد تغيرت بصورة واضحة في الحقبة الماضية، وقد تراوح متوسط التصريف الشهري لإحدى عشر رحلة علمية نُفذت في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٩ من ٦٨,٤ مليون متر مكعب في اليوم كأدنى تصريف في ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٢٥٠ مليون متر مكعب في اليوم كأقصى تصريف في يونيو ١٩٩٨. وبدراسة التصريفات لنهر النيل خلال فترة الصيف كانت أعلى قيمة في يوليو ١٩٩١، أغسطس ١٩٩٣، ويونيو ١٩٩٨. ومن جهة أخرى تراوح متوسط التصريف السنوى من أعلى قيمة له وهى ١٨٤ مليون متر مكعب في اليوم في سنة ١٩٩٩ إلى أدنى قيمة وهى ١٤٧ مليون متر مكعب في اليوم في سنة ١٩٩١ ومن هذا يتضح أن متوسط التصريف السنوى يزداد بانتظام في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٩..... وهذه التغيرات الهيدرولوجية تؤثر على نوعية مياه نهر النيل.

في سنة ١٩٩٨ أوضحت البيانات المتاحة أن تركيز الأكسجين الذائب (DO) وقيم الأكسجين المستهلك حيويًا (BOD) لنهر النيل من أسوان إلى القناطر داخل الحدود المسموح بها في قانون ١٩٨٢/٤٨ (DO لا يقل عن ٥ مجم/لتر، BOD لا يزيد عن ٦ مجم/لتر) ومن جهة أخرى وُجد أن قيم الأكسجين المستهلك كيميائيًا (COD) بدأت في الزيادة عند الكيلو ٤٧٢ والسبب في هذا يرجع إلى وجود مركبات عضوية ليس لها القدرة على التحلل حيويًا.

وفي محاولة لتقدير الحمل الناتج من صرف الملوثات العضوية الزراعية والصناعية في كل حبس على حدة تم عمل مقارنة بين كمية المخلفات العضوية المنصرفة من كلا المصدرين (الزراعي والصناعي) وحمل هذه الملوثات. ومن هذه الدراسة وُجد أن ٥٩% من المخلفات الصناعية العضوية السائلة المنصرفة إلى نهر النيل من أسوان إلى قناطر الدلتا تصرف في الحبس الرابع. ويليه الحبس الأول الذي وُجد أن المخلفات الصناعية العضوية السائلة المنصرفة به حوالى ٢٦,٤% بالنسبة لمجموع المخلفات المنصرفة من أسوان إلى قناطر الدلتا. وهذه النسبة (في الحبس الأول) تمثل ٧٠,٥% من مجموع المخلفات العضوية السائلة المنصرفة في هذا الحبس وهذا يُعزى إلى صرف حمل BOD بنسبة ٩٦,٤%، وُجد أن ٣,٦% من المصارف الزراعية.

والقيم المماثلة لحمل COD هي ٩٨,٨% من المخلفات الصناعية ، ١,٢% من المخلفات الزراعية. في الحبس الثاني وُجد أن كل من المخلفات الصناعية والزراعية العضوية السائلة تصرف بكميات تقريباً متساوية (٥٢,٥% زراعي - ٤٧,٨% صناعي)، وحمل BOD من المخلفات الصناعية (٧٠,٩%) يكون تقريباً ضعف الحمل الناتج من المخلفات الزراعية (٢٩%). في الحبس الثالث وُجد أن نسبة الصرف الصناعي : الزراعي هي ١:٢، وكان حمل BOD بنسبة ٦,٧٥ صناعي : ١ زراعي وحمل COD مماثلاً لحمل BOD.

في سنة ١٩٩٩ أوضحت البيانات المتاحة أن تركيز الأكسجين الذائب (DO) يتراوح بين ٦,٧٩ مجم/لتر عند الكيلو ١١٤,٥ إلى ٩,٩ مجم/لتر عند الكيلو ٧١٦,٦ وهذا يدل على التنقية الذاتية العالية لنهر النيل في الجزء من أسوان إلى قناطر الدلتا.

قيم (BOD) في نهر النيل تراوحت بين ٠,٨ مجم/لتر إلى ٤,٥ مجم/لتر وهذا يدل على وجود ترابط بين قيم BOD في نهر النيل مع قيم BOD في المخلفات من نقاط الصرف المختلفة، مع ملاحظة أن قيم BOD مازالت في الحدود المسموح بها في قانون ١٩٨٢/٤٨.

قيم COD تراوحت بين ٢ مجم/لتر عند الكيلو ٢٩٩,٢ والكيلو ٣٦١ إلى ٢٥ مجم/لتر عند الكيلو ٦٤٦، وهذا يدل على أن قيم COD عالية إلى حد ما وهذا يرجع إلى الحمل العالي لقيم COD من مخلفات نقاط الصرف المختلفة، ولكن في نفس الوقت يجب أن نأخذ في الاعتبار أن إستيعاب نهر النيل للملوثات العضوية عالي وبالتالي تتحسن نوعية مياه نهر النيل. نقيم بيانات المواد العالقة تدل على وجود زيادة في التركيز في نهر النيل في الإتجاه من أسوان إلى قناطر الدلتا شمالاً، حيث أن أعلى قيمة وُجدت عند الكيلو ٧٤٨ والكيلو ٩٤٥,٨، ومن نتائج تحليل نقاط الصرف نستنتج أن أعلى قيمة للمواد العالقة هي من مخلفات مصنع ورق أدفو ومصنع سكر أدفو.

وكان تركيز المنظفات منخفض وأعلى قيمة هي ٠,٠٤٤ مجم/لتر سُجلت عن الكيلو ٧١٦، وهذه التركيزات المنخفضة ترجع إلى التركيزات المنخفضة للمنظفات في مخلفات نقاط الصرف.

تركيز الزيوت والشحوم في نهر النيل من أسوان إلى القناطر تراوح بين الزيادة والنقصان اعتماداً على تركيزها في المخلفات سواء المنصرفة من نقاط الصرف أو من الملاحه، وعموماً كان تركيز الزيوت والشحوم في نهر النيل متعدي المسموح به في قانون ١٩٨٢/٤٨.

تركيز الأمونيا كان منخفض عن التركيز المسموح به في قانون ١٩٨٢/٤٨، وبالنسبة لنقاط الصرف أعلى قيمة وُجدت في مخلفات مصرف خور السيل بأسوان (٩٦ مجم/لتر) ويليها مصنع سكر الحوامدية (٢,٥ مجم/لتر).

وأخيراً لتقييم الوضع الراهن لنوعية مياه نهر النيل من أسوان إلى القناطر الخيرية والتنبؤ باتجاه التغيرات المستقبلية تم استخدام نتائج إحدى عشر رحلة علمية من (يوليو ١٩٩١ إلى فبراير ١٩٩٩) لبعض المؤشرات العضوية وهي (DO، BOD، COD، TSS، الزيوت والشحوم، المنظفات، وأخيراً الأمونيا).

ومن هذه الدراسة والتي تم فيها استخدام ثلاثون عينة تم تجميعها من أسوان إلى القناطر الخيرية نستنتج الآتي:

الأكسجين الذائب (DO): لوحظ أن تركيزه أقل من ٥ مجم/لتر في أول ١٠٠ كم من سد أسوان، وهذا يرجع إلى العمق المأخوذ منه المياه من بحيرة ناصر. عموماً، تركيز الأكسجين الذائب في نهر النيل في حدود المسموح به في قانون ١٩٨٢/٤٨ ولا يمثل خطراً (لا يقل التركيز عن ٥ مجم/لتر).

الأكسجين المستهلك حيويًا (BOD): من نتائج الدراسة نستنتج أنه باستثناء بعض المواقع (كما في ديسمبر ١٩٩٢ وأكتوبر ١٩٩٥) أن قيم (BOD) داخل الحدود المسموح بها في القانون (لا يزيد عن ٦ مجم/لتر) وهذا يدل على الإستيعاب العالي لنهر النيل من أسوان إلى القناطر الخيرية وهذا يرجع إلى معامل التخفيف العالي للنهر.

الأكسجين المستهلك كيميائياً (COD): من البيانات المتاحة يتضح الزيادة في تركيز COD بانتظام من الجنوب إلى الشمال، وهذه الزيادة تظهر بعد الكيلو ٦٢٨ ولهذا فإن هذا الجزء يحتاج إلى دراسات أخرى مستفيضة.

المواد العالقة (TSS): من نتائج الدراسة نستنتج أن القيم العالية للمواد العالقة ليس فقط بسبب

نقاط الصرف ولكن أيضا إلى التآكل وعوامل الحث والترسب الهيدروديناميكي.

المنظفات: من البيانات المتاحة نستنتج أنه لا يوجد علاقة بين تركيز المنظفات في نهر النيل

وتركيزها في مخلفات نقاط الصرف، حيث أن كل القيم لا تتعدى المسموح به في القانون (لا

يزيد عن ٠,٥ مجم/لتر)، وهذا يرجع إلى عامل التخفيف العالي لنهر النيل.

الزيوت والشحوم: من نتائج الدراسة نستنتج عدم وجود علاقة بين نقاط الصرف والتركيز

العالي للزيوت والشحوم لنهر النيل ، حيث أن تركيز كل القيم تتعدى المسموح به في القانون

(لا يزيد عن ١,٠ مجم/لتر).

الأمونيا: من النتائج المتاحة نستنتج أن تركيز الأمونيا داخل الحدود المسموح بها في القانون

(لا يزيد عن ٠,٥ مجم/لتر) وهذا يرجع إلى الإستيعاب العالي للنهر.

وأخيرا يتضح أن مشكلة تأثير المخلفات العضوية الصناعية السائلة على نهر النيل لم

تنتهي بصورة كاملة ولكن نهر النيل مازال يتمتع بالتنقية الذاتية له والتي تقوم بالإحتفاظ

بنوعية جيدة للنهر. كما أنه يجب الأخذ في الاعتبار وجود معادن ثقيلة مترسبة على الطمي

في قاع نهر النيل، وجود مركبات عضوية لم يسبق دراستها من قبل.